أثر التجارة الخارجية على الناتج المحلى بماليزيا

The impact of foreign trade on the domestic product in Malaysia

بحث مُقدّم من :

أ.د / أسامة محمود عويضة

أستاذ الاقتصادالزراعى - كلية الزراعة
جامعة الزقازيق

أثر التجارة الخارجية على الناتج المحلى بماليزيا

د / كريمة محمد عبد العظيم

باحثة دكتوراة - معهد الدراسات والبحوث الأسيوية

أثر التجارة الخارجية على الناتج المحلى بماليزيا

The impact of foreign trade on the domestic product in Malaysia

بحث مُقدّم من :

الباحثة / كريمة محمد عبد العظيم

باحثة دكتوراة - معهد الدراسات والبحوث الأسيوية

٢٠٢٠

أثر التجارة الخارجية على الناتج المحلى بماليزيا

د / كريمة محمد عبد العظيم

باحثة دكتوراة - معهد الدراسات والبحوث الآسيوية

ملخص

تُعدّ التجارة الخارجية الشريان الأول للتنمية الاقتصادية في ماليزيا، والرافد الذي يتوقف لوضع التنمية الاقتصادية في ماليزيا في مكان ملائم لتحقيق الإشباع والرفاهية لشعبهاوتعد ماليزيا اليوم واحدة من أكبر مصنعي الأقراص الصلبة الحاسوبية، حاولت الحكومة الماليزية القضاء علي الفقر مع السياسات الاقتصادية الجديدة المثيرة للجدل، وكان هدفها الرئيسي القضاء علي ربط العرق بالوظيفة الاقتصادية، وكانت الخطة الماليزية الثانية أول خطة خمسية شملت تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة ، فكان نجاح أو فشل السياسة الاقتصادية الجديدة هو موضوع جدل كبير، علي الرغم من إحالتها رسمياً للتقاعد في عام ١٩٩٠، وحلت محلها سياسة التنمية الوطنية. حيث احتلت ماليزيا المرتبة التاسعة عالمياً متقدمة علي كل من إيطاليا، والسويد، والصين حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠١م حيث رصد أهم ٣٠ دولة مصرة للتقنية.

الكلمات المفتاحية : التجارة الخارجية ، الناتج المحلى ، تقدير العلاقة .

١. مقدمة :

تُعدّ ماليزيا اليوم واحدة من أكبر مصنعي الأقراص الصلبة الحاسوبية، حاولت الحكومة الماليزية القضاء علي الفقر مع السياسات الاقتصادية الجديدة المثيرة للجدل، وكان هدفها الرئيسي القضاء علي ربط العرق بالوظيفة الاقتصادية، وكانت الخطة الماليزية الثانية أول خطة خمسية شملت تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة ، فكان نجاح أو فشل السياسة الاقتصادية الجديدة هو موضوع جدل كبير، علي الرغم من إحالتها رسمياً للتقاعد في عام ١٩٩٠، وحلت محلها سياسة التنمية الوطنية.

وبالرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا علي الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، فإن الأمور تبدلت من بلد يعتمد بشكل أساسي علي تصدير بعض المواد الأولية إلي بلد مصدر للسلع الصناعية في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والإلكترونية. ، حيث احتلت ماليزيا المرتبة التاسعة عالمياً متقدمة علي كل من إيطاليا، والسويد، والصين حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠١م حيث رصد أهم ٣٠ دولة مصرة للتقنية ، ولذا كانت التجارة الخارجية الشريان الأول للتنمية الاقتصادية في ماليزيا، والرافد الذي يتوقف لوضع التنمية الاقتصادية في ماليزيا في مكان ملائم لتحقيق الإشباع والرفاهية لشعبها.

٢. مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة فى التساؤل التالى :

- هل يوجد أثر للتجارة الخارجية على الناتج المحلى في ماليزيا ؟

٣. أهداف الدراسة :

تهدفُ هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التجارة الخارجية على الناتج المحلى وذلك من خلال :

أ- التعرف مكونات التجارة الخارجية لماليزيا .

ب- التعرف على مكونات وحجم الناتج المحلى لماليزيا .

ج- قياس اثر التجارة الخارجية على الناتج المحلى لماليزيا .

د- الخروج بنتائج واقتراح توصيات .

٤. أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية فى احداث طفرة فى التنمية من خلال حفز ميزان المدفوعات والقضاء على الاختلالات الهيكلية .

٥. فروض الدراسة :

تقوم الدراسة على فرضية واحدة وهى :

أ- يوجد اثر ايجابى للتجارة الخارجية على الناتج المحلى الاجمالى فى ماليزيا .

٦. منهج واسلوب الدراسة :

انتهجت الباحثة كل من المنهج الاستنباطي Deductive approach ، والمنهج الاستقرائي Inductive approach بالإضافة الى المنهج العلمي الحديث الذي يعتمد على استخدام الاقتصاد القياسي في بناء وصياغة نموذج قياسي لتقدير وقياس وتحليل أثر التجارة الخارجية على الناتج المحلى الاجمالى فى ماليزيا .

٧.حدود الدراسة :

هناك إطارين هامين لحدود الدراسة هما :

أ-الحدود المكانية :

قامت الباحثة بإجراء الدراسة على دولة ماليزيا، وبيان أثر التجارة الخارجية على الناتج المحلى .

الحدود الزمانية :

قامت الباحثة بإجراء الدراسة خلال الفترة (١٩٩٠ -٢٠١٨) وذلك وفقاً للبيانات المتاحة .

أولاً : الناتج المحلى الاجمالى :

لقد تغير المشهد الاقتصادي والسياسي للعالم خلال العقود الماضية ، بظهور الأسواق الصاعدة التى أصبحت في وضع يسمح لها بتخطي الدول المتقدمة من حيث الثروة الاقتصادية الإجمالية في العقود القادمة ،حيث اعتمد النمو فيها على التصدير أو على الموارد الطبيعية، ، فقد استطاعت ماليزيا من أن تصبح من اللاعبين الأساسيين على مستوى العالم ، وذلك رغم ما تعانيه من مشاكل عدم المساواة في توزيع الدخل والظروف الاجتماعية التي لا تزال على سوئها [1].

ويتضح من الجدول التالى أنّه قدّرت قيمة الناتج المحلى الاجمالى حوالى 2.91457E+11 مليون رنجيت عام ١٩٩٠ ، ثمّ تزايد خلال فترة الدراسة حتى ارتفع ليصل إلى 1.36153E+12مليار رنجيت عام ٢٠١٨ بمتوسط فترة قدره 7.43232E+11مليون رنجيت ، ومعدل نمو متوسط قدره 11.3 % سنوياً ، كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى 16165.3رنجيت عام ١٩٩٠ ، ثمّ ارتفع ليصل إلى 43184.1 رنجيت عام ٢٠١٨م ، بمتوسط فترة قدره 28500.4 رنجيت للفرد .

كماشهد الاقتصادي الماليزي معدلات نمو مرتفعة وصلت في المتوسط إلي ٦,٥% (١٩٦٠ – ١٩٧٠) و٨,٠% (١٩٧١ – ١٩٨٠) ، وهذه المعدلات تعتبر مرتفعة إذا ما قورنت بمعدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة مثل اليابان، والولايات المتحد الأمريكية وبريطانيا والتي سجلت معدلات نمو تراوحت بين ٢-٤% خلال هذه الدراسة ، وقد انخفض معدل النمو في ماليزيا إلي ٦% (١٩٨١ – ١٩٩٠) وذلك بسبب الكساد الاقتصادي خلال الفترة ١٩٨٥ -١٩٨٦ ولكن سرعان ما استرد الاقتصاد عافيته ووصل معدل النمو في الفترة ١٩٩١ – ١٩٩٦ إلي ٨,٧% ولكنه عاد وانخفض إلي ٦,٧% عام ١٩٩٨ نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية التي ألمت بدول جنوب شرق آسيا عامي ١٩٩٧ – ١٩٩٨. وكان متوسط معدل النمو خلال (١٩٩١ – ٢٠٠٠) ٦,٨% وحدثت عودة سريعة لمعدلات النمو في الاقتصاد الماليزي حيث وصلت ١٤% عام ٢٠٠١ وارتفعت إلي ٤,١% عام ٢٠٠٢ ثم إلي ٤,٥% عام ٢٠٠٣ وكان متوقعاً أن تصل إلي ٥,٥% -٦,٠% عام ٢٠٠٤[2]. وظل على هذا المنوال حتى وصل إلى 4.7 عام ٢٠١٨ .

---

١. مركز المشروعات الدولية الخاصة ، **تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** : تجارب وحلول ، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات 2011، فبراير / شباط ، ص ١٢.

[2]Khairulamina Osman Salleh (ed), Malaysia, Singapore and Asea in An Age of Globalization, Faculty of Arts and Social Science, Kualalmpur, 2002 p81.

جدول رقم (١) الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة للعملة المحلية خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٨)

العام	الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة للعملة المحلية	معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى	عدد السكان	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى
1990	2.91457E+11	9.0	18029824	16165.3
1991	3.19278E+11	9.5	18519937	17239.7
1992	3.47647E+11	8.9	19002656	18294.6
1993	3.82046E+11	9.9	19484898	19607.3
1994	4.1724E+11	9.2	19977500	20885.5
1995	4.58251E+11	9.8	20487607	22367.2
1996	5.04089E+11	10.0	21017613	23984.1
1997	5.41002E+11	7.3	21562793	25089.6
1998	5.01187E+11	(7.4)	22114654	22663.1
1999	5.31948E+11	6.1	22661298	23473.9
2000	5.79073E+11	8.9	23194257	24966.2
2001	5.82071E+11	0.5	23709119	24550.5
2002	6.1345E+11	5.4	24208391	25340.4
2003	6.4896E+11	5.8	24698819	26274.9
2004	6.92981E+11	6.8	25190652	27509.5
2005	7.29932E+11	5.3	25690611	28412.4
2006	7.70698E+11	5.6	26201961	29413.7
2007	8.19242E+11	6.3	26720370	30659.8
2008	8.58826E+11	4.8	27236006	31532.7
2009	8.45828E+11	(1.5)	27735040	30496.7
2010	9.08629E+11	7.4	28208035	32211.7
2011	9.56731E+11	5.3	28650955	33392.6
2012	1.0091E+12	5.5	29068159	34714.9
2013	1.05646E+12	4.7	29468872	35850.1
2014	1.11992E+12	6.0	29866559	37497.5
2015	1.17694E+12	5.1	30270962	38880.2
2016	1.22931E+12	4.4	30684804	40062.6
2017	1.2999E+12	5.7	31105028	41790.6
2018	1.36153E+12	4.7	31528585	43184.1

المصدر : http://www.Elbank Eldawly.Data.Country.mys. Com:

ثانياً : التجارة الخارجية :

١. الصادرات :

جدول رقم (١) الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة للعملة المحلية خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٨)

العام	الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة للعملة المحلية	معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى	عدد السكان	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى
1990	2.91457E+11	9.0	18029824	16165.3
1991	3.19278E+11	9.5	18519937	17239.7
1992	3.47647E+11	8.9	19002656	18294.6
1993	3.82046E+11	9.9	19484898	19607.3
1994	4.1724E+11	9.2	19977500	20885.5
1995	4.58251E+11	9.8	20487607	22367.2
1996	5.04089E+11	10.0	21017613	23984.1
1997	5.41002E+11	7.3	21562793	25089.6
1998	5.01187E+11	(7.4)	22114654	22663.1
1999	5.31948E+11	6.1	22661298	23473.9
2000	5.79073E+11	8.9	23194257	24966.2
2001	5.82071E+11	0.5	23709119	24550.5
2002	6.1345E+11	5.4	24208391	25340.4
2003	6.4896E+11	5.8	24698819	26274.9
2004	6.92981E+11	6.8	25190652	27509.5
2005	7.29932E+11	5.3	25690611	28412.4
2006	7.70698E+11	5.6	26201961	29413.7
2007	8.19242E+11	6.3	26720370	30659.8
2008	8.58826E+11	4.8	27236006	31532.7
2009	8.45828E+11	(1.5)	27735040	30496.7
2010	9.08629E+11	7.4	28208035	32211.7
2011	9.56731E+11	5.3	28650955	33392.6
2012	1.0091E+12	5.5	29068159	34714.9
2013	1.05646E+12	4.7	29468872	35850.1
2014	1.11992E+12	6.0	29866559	37497.5
2015	1.17694E+12	5.1	30270962	38880.2
2016	1.22931E+12	4.4	30684804	40062.6
2017	1.2999E+12	5.7	31105028	41790.6
2018	1.36153E+12	4.7	31528585	43184.1

المصدر : http://www.Elbank Eldawly.Data.Country.mys. Com:

ثانياً : التجارة الخارجية :

١. الصادرات :

يُلاحظ من الجدول التالى أنّ اجمالى الصادرات الماليزية فى تزايد مُستمر خلال فترة الدراسة (١٩٩٠- ٢٠١٨) حيث بلغت قيمة الصادرات الماليزية 1.63155E+11 مليون رنجيت عام ١٩٩٠ ثمّ تزايدت حتى وصلت إلى 9.20105E+11 مليار رنجيت عام ٢٠١٨ ، وكما يتضح من الجدول التالى أنّها تُمثل نصيب كبير من الناتج المحلى الاجمالى مما يؤكد اعتماد ماليزيا على التصدير إلى باقى دول العالم .

جدول رقم (٢) اجمالى الصادرات الماليزية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)

العام	الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة للعملة المحلية	اجمالى الصادرات للسلع والخدمات بالاسعار الثابتة	معدل نمو الصادرات %	الصادرات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى%
1990	2.91457E+11	1.63155E+11	17.8	74.5
1991	3.19278E+11	1.88886E+11	15.8	77.8
1992	3.47647E+11	2.12677E+11	12.6	76.0
1993	3.82046E+11	2.37226E+11	11.5	78.9
1994	4.1724E+11	2.89194E+11	21.9	89.2
1995	4.58251E+11	3.44038E+11	19.0	94.1
1996	5.04089E+11	3.75786E+11	9.2	91.6
1997	5.41002E+11	3.96419E+11	5.5	93.3
1998	5.01187E+11	3.98366E+11	0.5	115.7
1999	5.31948E+11	4.50804E+11	13.2	121.3
2000	5.79073E+11	5.23229E+11	16.1	119.8
2001	5.82071E+11	4.87492E+11	-6.8	110.4
2002	6.1345E+11	5.1395E+11	5.4	108.3
2003	6.4896E+11	5.40335E+11	5.1	106.9
2004	6.92981E+11	6.27103E+11	16.1	115.4
2005	7.29932E+11	6.79165E+11	8.3	112.9
2006	7.70698E+11	7.24548E+11	6.7	112.2
2007	8.19242E+11	7.56635E+11	4.4	106.2
2008	8.58826E+11	7.68538E+11	1.6	99.5
2009	8.45828E+11	6.84933E+11	-10.9	91.4
2010	9.08629E+11	7.56296E+11	10.4	86.9
2011	9.56731E+11	7.87905E+11	4.2	85.3
2012	1.0091E+12	7.74181E+11	-1.7	79.3
2013	1.05646E+12	7.76188E+11	0.3	75.6
2014	1.11992E+12	8.1531E+11	5.0	73.8
2015	1.17694E+12	8.1737E+11	0.3	69.4
2016	1.22931E+12	8.28155E+11	1.3	66.8
2017	1.2999E+12	9.00064E+11	8.7	70.0
2018	1.36153E+12	9.20105E+11	2.2	68.8

المصدر : http://www.Elbank Eldawly.Data.Country.mys. Com:

وقد كانت الولايات المتحدة أكبر سوق للصادرات السلعية الماليزية في ٢٠٠٢ وكانت كذلك في ٢٠٠١و ٢٠٠٠ وجاءت سنغافورة في الترتيب الثاني بعد الولايات المتحدة ثم اليابان ثم هونج كونج وتبادلت الصين وتايلاند الخامسة، وهي التي كانت تشغلها هولندا في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١. ولم يشكل عامل البعد الجغرافي ولا الاختلال في وجهات النظر السياسية عائقا في كون الولايات المتحدة يشكل الشريك الأول في الصادرات الماليزية، وتفوق الصادرات إليها إجمالي الصادرات الماليزية لتايلاند وتايوان وهولندا وكوريا والمملكة

المتحدة مجتمعة، وتعد الولايات المتحدة وسنغافورة واليابان أكبر ثلاثة أسواق تصدر إليها ماليزيا، ويعكس هذا حالة التشابك الصناعي بين ماليزيا وهذه الأسواق، كما يعكس ارتفاع نسبة تركيز الصادرات مما قد يحمل معه مخاطر التأثر بصدمات محتملة في حالة حدوث هذه الصدمات في هذه الأسواق.

٢. الواردات :

على الرغم من أن الأدب الاقتصادى لم يعط دالة الواردات نفس درجة الاهتمام التى حظيت بها دالة الصادرات ، إلا أن بعض الدراسات التجريبية قد توصلت إلى وجود دوراً أكبر للواردات فى فى حالة ما تكون الواردات فى صورة تكنولوجيا متقدمة وسلع رأسمالية ،التأثير على النمو الاقتصادى وأفكار ورؤوس الأموال والسلع التى يكون لها تأثير كبير على تحقيق النمو الاقتصادى. وغنى عن القول ان الواردات تعمل على توفير وإمداد المجتمع بما يحتاجه من سلع وخدمات ضرورية لا تتوافر محلياً لعدم توافرمقومات الإنتاج أو لارتفاع التكاليف ، كما تعمل الواردات على سد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحلى ، فضلا عن توفير السلع والخدمات نصف المصنعة والمواد الخام والسلع الرأسمالية التى يكون لها دور أساسى فى تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن ناحية أخرى لا يمكن إغفال ما يحيط بالاستيراد من جوانب سلبية حينما تشهد زيادات مستمرة مع عدم تراجعها كما وكيفا والتى يعد مؤشراً على انخفاض القاعدة الإنتاجية فى الاقتصاد القومى ، وهو ما يترتب عليه استمرار الاعتماد على العالم الخارجى وربما الوقوع فى براثن التبعية وتزايد المديونية.

ويُلاحظ من الجدول التالى زيادة حصيلة الواردات الماليزية من السلع والخدمات خلال فترة الدراسة وان كان أغلبها يُمثل الواردات التكنولوجية المستخدمة فى انتاج وتصنيع السلع فائقة التكنولوجيا التى ما تلبث ماليزيا تصديرها وبيعها للعالم الخارجى تارة آخرى ، حيث بلغت اجمالى الواردات الماليزية 1.34717E+11 مليون رنجيت عام ١٩٩٠ ثم تزايدت حتى وصلت إلى 8.24852E+11 مليون رنجيت عام ٢٠١٨ .

جدول رقم (٣) اجمالى الواردات الماليزية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)

العام	الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة للعملة المحلية	اجمالى الواردات للسلع والخدمات بالاسعار الثابتة	معدل نمو الواردات %	الواردات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى%
1990	2.91457E+11	1.34717E+11	26.3	72.4
1991	3.19278E+11	1.68678E+11	25.2	81.5
1992	3.47647E+11	1.7943E+11	6.4	74.6
1993	3.82046E+11	2.06407E+11	15.0	79.0
1994	4.1724E+11	2.59321E+11	25.6	90.8
1995	4.58251E+11	3.20775E+11	23.7	98.0
1996	5.04089E+11	3.36447E+11	4.9	90.2
1997	5.41002E+11	3.56043E+11	5.8	92.4
1998	5.01187E+11	2.89271E+11	-18.8	93.7
1999	5.31948E+11	3.19828E+11	10.6	96.3
2000	5.79073E+11	3.97785E+11	24.4	100.6
2001	5.82071E+11	3.65027E+11	-8.2	93.0
2002	6.1345E+11	3.87607E+11	6.2	91.1
2003	6.4896E+11	4.05181E+11	4.5	87.3
2004	6.92981E+11	4.84743E+11	19.6	95.0
2005	7.29932E+11	5.27938E+11	8.9	91.0
2006	7.70698E+11	5.71071E+11	8.2	90.4
2007	8.19242E+11	6.05483E+11	6.0	86.3
2008	8.58826E+11	6.19647E+11	2.3	77.2
2009	8.45828E+11	5.40757E+11	-12.7	71.1
2010	9.08629E+11	6.24697E+11	15.5	71.0
2011	9.56731E+11	6.64117E+11	6.3	69.7
2012	1.0091E+12	6.83456E+11	2.9	68.5
2013	1.05646E+12	6.95238E+11	1.7	67.1
2014	1.11992E+12	7.22972E+11	4.0	64.5
2015	1.17694E+12	7.28778E+11	0.8	61.9
2016	1.22931E+12	7.3923E+11	1.4	60.1
2017	1.2999E+12	8.14571E+11	10.2	63.2
2018	1.36153E+12	8.24852E+11	1.3	61.7

المصدر : http://www.Elbank Eldawly.Data.Country.mys, Com:

٣. الميزان التجارى لماليزيا :

تتمتع ماليزيا بفائض تجارى خلال الفترة الزمنية (1990-2018) وذلك نتيجة زيادة اجمالى قيمة الصادرات عن اجمالى قيمة الواردات خلال فترة الدراسة ، حيثُ بلغ اجمالى الميزان التجارى 5284.8 مائة مليون رنجيت عام 1990 ، كما بلغ قيمة 5986.2 مائة مليون رنجيت عام ٢٠١٨ أنظر الجدول التالى (4) .

جدول رقم (٤) الميزان التجارى الماليزى خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)

العام	اجمالى الصادرات للسلع والخدمات بالأسعار الثابتة	اجمالى الواردات للسلع والخدمات بالأسعار الثابتة	الميزان التجارى	الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة للعملة المحلية	الميزان التجارى كنسبة من الناتج المحلى
1990	1.63155E+11	1.34717E+11	28438429967	2.91457E+11	10%
1991	1.88886E+11	1.68678E+11	20207587845	3.19278E+11	6%
1992	2.12677E+11	1.7943E+11	33247762526	3.47647E+11	10%
1993	2.37226E+11	2.06407E+11	30818479837	3.82046E+11	8%
1994	2.89194E+11	2.59321E+11	29873003737	4.1724E+11	7%
1995	3.44038E+11	3.20775E+11	23263233753	4.58251E+11	5%
1996	3.75786E+11	3.36447E+11	39339357138	5.04089E+11	8%
1997	3.96419E+11	3.56043E+11	40375823858	5.41002E+11	7%
1998	3.98366E+11	2.89271E+11	1.09095E+11	5.01187E+11	22%
1999	4.50804E+11	3.19828E+11	1.30976E+11	5.31948E+11	25%
2000	5.23229E+11	3.97785E+11	1.25444E+11	5.79073E+11	22%
2001	4.87492E+11	3.65027E+11	1.22465E+11	5.82071E+11	21%
2002	5.1395E+11	3.87607E+11	1.26342E+11	6.1345E+11	21%
2003	5.40335E+11	4.05181E+11	1.35154E+11	6.4896E+11	21%
2004	6.27103E+11	4.84743E+11	1.4236E+11	6.92981E+11	21%
2005	6.79165E+11	5.27938E+11	1.51227E+11	7.29932E+11	21%
2006	7.24548E+11	5.71071E+11	1.53477E+11	7.70698E+11	20%
2007	7.56635E+11	6.05483E+11	1.51152E+11	8.19242E+11	18%
2008	7.68538E+11	6.19647E+11	1.48891E+11	8.58826E+11	17%
2009	6.84933E+11	5.40757E+11	1.44176E+11	8.45828E+11	17%
2010	7.56296E+11	6.24697E+11	1.31599E+11	9.08629E+11	14%
2011	7.87905E+11	6.64117E+11	1.23788E+11	9.56731E+11	13%
2012	7.74181E+11	6.83456E+11	90724559307	1.0091E+12	9%
2013	7.76188E+11	6.95238E+11	80949537680	1.05646E+12	8%
2014	8.1531E+11	7.22972E+11	92338429839	1.11992E+12	8%
2015	8.1737E+11	7.28778E+11	88592000000	1.17694E+12	8%
2016	8.28155E+11	7.3923E+11	88925000000	1.22931E+12	7%
2017	9.00064E+11	8.14571E+11	85493000000	1.2999E+12	7%
2018	9.20105E+11	8.24852E+11	95253000000	1.36153E+12	7%

المصدر : http://www.Elbank Eldawly.Data.Country.mys. Com:

ومن أهم مظاهر التنمية الصناعية في ماليزيا كان خلق روابط اقتصادية خاصة بين الصناعات المختلفة وداخل الصناعة الواحدة وبين القطاعات الأولية والصناعات وبين قطاع الخدمات والصناعات ، هذا تم بالتوازي مع أهداف الخطة الصناعية الأساسية الأولي (١٩٨٦ - ١٩٩٥)، ثم التأكيد عليها في الخطة الصناعية الأساسية الثانية (١٩٩٦ - ٢٠٠٥). وفي هذا الصدد فإن الخطة الصناعية الأساسية الثانية تضمنت

تقوية الروابط الاقتصادية بين القطاعات وداخل القطاعات ذاتها من خلال الاستمرار في تنمية وزيادة الصناعة الوسيطة والمغذية وأيضا معالجة مسألة ارتفاع واردات السلع الوسيطة والرأسمالية[٣].

وقد أدي توسع القطاع الصناعي إلي خلق روابط بين مختلف الصناعات بما يزيد عمليات التصنيع ويقيم علاقة أقوي بين مدخلات ومخرجات الصناعات المختلفة. وعلي سبيل المثال استطاعت صناعة السيارات الماليزية خلق مجتمع كبير من صغار المصنعين الذين أنتجوا كثير من المنتجات الوسيطة وقطع الغيار اللازمة لهذه الصناعة. وقد أدي هذا إلي تنمية مهارات وتوسع فئة المستثمرين المحليين من صغار ومتوسطي المصنعين وتمت العملية المتعلقة بروابط الصناعات في صناعة المنسوجات، الصناعة الكهربائية والالكترونية، الحديد والمعادن، الصناعات الخشبية، الصناعات القائمة علي المطاط وهي الصناعات التي أصبحت فيما بعد أهم صادرات ماليزيا. وخلقت الروابط بين القطاع الدولي والصناعة أنشطة عديدة تتعلق بالمناجم والقطاع الزراعي ومن هذا المنطلق تم تصنيع كثير من المنتجات الزراعية مما أدي إلي زيادة القيمة المضافة: المطاط، زيت النخيل، زيت الكميل، الخشب، الكاكاو، الفلفل، الأناناس، والتبغ.

وفي نفس السياق تم تصنيع مقدار أكبر من المطاط في شكل إطارات سيارات وألبسة يد والعديد من المصنعات الأخرى اللازمة للسوق المحلي والتصدير. وقد ساهمت صناعة زيت النخيل بمقدار كبير في عملية النمو الاقتصادي من خلال سلع متنوعة كزيت الطهي والمارجرين، والصابون. وضاعف أهمية هذه الصناعة أنها كانت المنفذ الأساسي للاقتصاد الماليزي أثناء الأزمة المالية والاقتصادية ١٩٩٧ – ١٩٩٨ حيث ارتفعت أسعار تصدير زين النخيل إلي أعلي مستوياتها لتصل إلي ٢.٣٧٧،٥٠ رنجت لكل متر مكعب عام ١٩٩٨ مقارنة ب ١.١٩١،٥٠ رنجت لكل متر مكعب عام ١٩٩٦ و ١.٣٥٨٠٠ رنجت لكل متر مكعب عام ١٩٩٧، أي أن معدل الزيادة تعدي الـ ١٠٠%[٤]. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٠ وصلت المساحة من زيت النخيل إلي ٣.٥ مليون هكتار و ١٤٠١ مليون متر مكعب مما جعله أكبر الصادرات الزراعية.

وساهم تقدم هندسة كيماويات البترول وتكنولوجيا التصنيع في تقدم صناعة البترول والغاز الطبيعي. ومع انخفاض أنشطة تعدين الصفيح وانخفاض الاحتياطي ووجوده علي مساحات عميقة Malaysia, 2003، احتكرت صناعة البترول والغاز الطبيعي قطاع التعدين بنسبة تصل إلي ٩٥% من الناتج المحلي الإجمالي

---

(٣) لورادادد رباناسون: ترجمة عبد الحميد محجوب: الصراع التجاري في صناعات التكنولوجيا العالمية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٥٨.

(٤) محمد سيد عابد: التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ١٩٩٩. ط١ ، ص :

لصناعة التعدين. وقد زادت معدلات استهلاك الغاز الطبيعي للأغراض الصناعية والاستهلاكية بمعدلات كبيرة في السنوات الأخيرة. التقدم الذي حدث في القطاع الصناعي أثار إيجابية علي القطاعات الأخرى بفضل التشابكات مع قطاعات أخرى مثل الخدمات وبالأخص البنوك والتأمين، وتجارة الجملة والتجزئة، الفنادق والمطاعم، النقل والتخزين والاتصالات وهي القطاعات التي شهدت نمو هائل كنتيجة للتقدم الاقتصادي المصاحب للبرنامج الصناعي.

ثالثاً : قياس أثر التجارة الخارجية على الناتج المحلى الاجمالى :

ويمكن تقسيم خطوات البحث الاقتصادي القياسي التطبيقي إلي المراحل الأربعة التالية:

- المرحلة الأولي: توظيف النموذج Specification of the Model
- المرحلة الثانية: تقدير معالم النموذج Estimation of the Model
- المرحلة الثالثة: تقييم تقديرات النموذج Evaluation of the Estimation

وفيما يلي عرض لهذه المراحل مع التطبيق علي النماذج محل الدراسة.

المرحلة الأولي: توصيف النموذج:

وتعد هذه المرحلة أهم مراحل البحث القياسي حيث تبني عليها المراحل التالية وتقصد بتوصيف النموذج دراسة العلاقة بين المتغيرات المختلفة والتعبير عن هذه العلاقة في صورة رياضية.

١- بيانات البحث ومصادرها:

قامت الباحثة باختيار الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)لإجراء الدراسة القياسية لأثار التجارة الخارجية علي كل من الناتج المحلي الإجمالي ومستوي التوظف في ماليزيا وتعتقد الباحثة أن فترة الدراسة (أحد وعشرون مشاهدة) كافية لعمل سلسة زمنية تصلح لأغراض التحليل الإحصائي والقياسي، وبالتالي تحقيق هدف الدراسة[٥].

٢- تحديد متغيرات النموذج:

يتم تحديد المتغيرات التي يجب إدخالها في النموذج المراد تقديره بناء علي ما جاء في النظرية الاقتصادية، وتنقسم المتغيرات محل الدراسة إلي نوعين رئيسيين:

أ- المتغيرات التابعة: وهي المتغيرات التي تنعكس عليها التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة (المفسرة).

والمتغيرات التابعة في النموذج محل الدراسة هي الناتج المحلي الإجمالي ومستوي التوظيف.

---

[٥] أحمد أحمد رياض خليل: الأثار المرتقبة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) علي أهم الواردات المصرية من السلع الغذائية الزراعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ١٩٩٧، صـ١٦٦.

ب- المتغيرات المستقلة أو المفسرة: وهي المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع وليس للمتغير التابع دور في التغييرات التي تحدث منها.

والمتغير المستقل (المفسر) في هذا النموذج هو التجارة الخارجية.

ويتم إدخال عنصر الزمن في النموذج بقيمة التسلسلية المعروفة ١، ٢، ٣، ...، ٢١ وذلك للتعبير عن العوامل التي تتغير بصفة مستمرة ومنتظمة والعوامل التي يصعب إخضاعها للقياس الكمي وتؤثر على المتغير التابع.

٣- الرموز والتعريفات

نورد فيما يلي الرموز والتعريفات للمتغيرات التي سوف تستخدم في تقديرات الأشكال المختلفة.

Y_1 الناتج المحلي الإجمالي

Y_2 مستوي التوظيف

X التجارة الخارجية

وبالإضافة إلي المتغير العشوائي، والذي يعبر عن المتغيرات التي يصعب إخضاعها للقياس الكمي، وتكون الصورة العامة لدالة إجمالي الناتج المحلي ومستوي التوظيف كما يلي:

بالنسبة إلي نموذج الناتج المحلي $Y_1 = B_0 + B_1 X + E_1$

حيث تعبر E_1 عن المتغير العشوائي

بالنسبة إلي نموذج التوظيف $Y_2 = B_0 + B_1 X + E_1$

حيث تعبر E_1 عن المتغير العشوائي

وللوقوف علي أفضل صيغة (شكل رياضي) للنماذج محل الدراسة تم تجريب أهم الأشكال الرياضية الممكن والمتمثلة في الشكل الخطي واللوغاريتمي والنصف لوغاريتمي والعكس والأسي.

وقد جاءت نتائج التقدير للأشكال السابقة علي النحو التالي:

بالنسبة لنموذج الناتج المحلي:

- **الشكل الخطي**

$Y = 6.84 + 4.77x$

$R^2 = 0.80$ $F = 77.46$

- الشكل اللوغاريتمي:

$Lny=6.14+0.9395Lnx$

$R^2=0.90$ $F=180.8$

- الشكل نصف لوغاريتمي

$Y=420.7+174.9Lnx$

$R^2=0.768$ $F=62.76$

- الشكل العكسي:

$Y=370.1-4868.1/X$

$R^2=0.66$ $F=37.38$

- الشكل الأسى:

$Lny=63.96+0.0246X$

$R^2=0.875$ $F=132.8$

بالنسبة لنموذج مستوي التوظيف

- الشكل الخطي:

$Y=48.68+0.15x$

$R^2=0.61$ $F=29.73$

- الشكل اللوغاريتمي:

$Lny=39.276+0.095Lnx$

$R^2=0.55$ $F=23.09$

- الشكل نصف لوغاريتمي

$Y=36.12+5.37Lnx$

$R^2=0.54$ $F=22.45$

- الشكل العكسي:

$Y=60.28-145.04/x$

$R^2=0.44$ $F=14.95$

- الشكل الأسي:

$Lny=49.36+0.0027X$

$R^2=0.614$ $F=30.16$

وبمقارنة كافة الأشكال الرياضية للنموذجين محل الدراسة يتبنين أن الشكل اللوغاريتمي أفضل الأشكال الرياضية تعبيرا عن نموذج الناتج المحلي حيث بلغ معامل التحدي R2 حوالي ٩١% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) ترجع إلي التغيرات التي تحدث في المتغير المستقل (التجارة الخارجية) بينما أن النموذج الأسى هو أفضل الأشكال الرياضية تعبيرا عن نموذج مستوي التوظف، حيث بلغ معامل التحديد R2 حوالي٦١.٤%.

المرحلة الثانية: تقدير معلمات النموذج:

بعد انتهاء مرحلة توصيف النموذج تبدأ مرحلة تقدير النموذج وهي المرحلة التي يتم فيها تقدير معلمات النموذج والبيانات التي يتم استخدامها في تقدير النموذج هي بيانات سلسلة زمنية Time Series Data (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) وسوف يتم تقدير معلمات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وذلك عن طريق الحاسب الآلي (برامج SPSS+PC). وما هو جدير بالذكر أن الباحثة سوف تعتمد علي المنهج التجريبي[٦] Experimenta Approach في تقدير معلمات النموذج المقترح نظرا لما يتميز به هذا المنهج من إمكانية إظهار كافة الأشكال الرياضية محل الدراسة، وقد تم تقدير النموذجية محل الدراسة، وجاءت النتائج علي النحو التالي:

- بالنسبة لنموذج الناتج المحلي:

D.W	F	R2	Lny1=1.81+0.671lnx
0.55	180.8	0.90	(6.83) (13.45)

حيث الأرقام بين القوسين تعبر عن قيمة ت المحسوبة لثوابت النموذج.

- بالنسبة لنموذج مستوي التوظف:

D.W	F	R2	Lny2=3.9+0.0027x
1.59	30.2	0.614	(152.7) (5.49)

المرحلة الثالثة: تقييم التقديرات:

[6] A. Koutsuyiaunis. Theory of Econometrics. Ma Cmillan, London, 1976, pp.22-24

يتم في هذه المرحلة تقدير مدي إمكانية الاعتماد علي التقديرات المتحصل عليها من المرحلة السابقة استنادا إلي ثلاثة عناصر هي: المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، ونتناول المعايير الاقتصادية مدي اتفاق قيم وإشارات التقديرات مع ما جاء في النظرية الاقتصادية. في حين تهتم المعايير الإحصائية بالقدرة التفسيرية للنموذج ومدي الثقة الإحصائية في تقديرات معلمات النموذج، وتبحث المعايير القياسية مدي توافر شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS). المستخدمة في التقدير، ويجب التنبيه إلي أن الأولوية تكون للمعايير الاقتصادية. فالمعايير القياسية حيث أن عدم قبول النموذج وفقا للمعايير القياسية يفقد الثقة في المعايير الإحصائية[٧].

وفي ضوء ما سبق يمكن تقييم النماذج محل الدراسة علي النحو التالي:

- بالنسبة لنموذج الناتج المحلي الإجمالي:

(أ) المعايير الاقتصادية:

جاءت إشارة معامل الانحدار للمتغير المستقل(التجارة الخارجية) موجبة، وهو ما يعني أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية علاقة طردية (كلما زادت التجارة الخارجية كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي والعكس). ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية، حيث أن نمو التجارة الخارجية لأي دولة له آثار إيجابية علي الناتج المحلي الإجمالي لها.

(ب) المعايير الإحصائية:

أثبت اختبار T لثابت المعادلة، وكذلك لمعامل الانحدار معنوية كل منها عند مستوي معنوية ٥%، وكذلك أثبت اختبار F معنوية العلاقة الخطية ككل عند مستوي معنوية ٥%، وتشير قيمة معامل التحديد R2 إلي أن ٩٠% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع(الناتج المحلي الإجمالي) ترجع إلي التغيرات التي تحدث في المتغير المستقل (التجارة الخارجية)، وأن النسبة الباقية ومقدراها ١٠% ترجع إلي العوامل العشوائية الأخرى في النموذج. وبالتالي يمكن الاطمئنان إلي النتائج المتحصل عليها من النموذج وفقا للمعايير الإحصائية.

(ج) معايير الاقتصاد القياسي:

أثبت اختبار دربن واطسون أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية حيث جاءت قيمة الاختبار ٠,٥٥ وهي أقل من الحد الأدنى لإحصائية دربن واطسون الجدولية. والذي يرجع أساسا إلي احتمال إهمال بعض المتغيرات المفسرة التي تؤثر بشكل واضح علي التغير التابع.

وهذه نتيجة منطقية حيث أن الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة إنما يتأثر بالعديد من العوامل، وبالتالي فإن عدم دخول هذه العوامل إلي النموذج يؤدي إلي هذه المشكلة، ونظرا لأن الدراسة تنصب أساسا على التجارة الخارجية فقد كان من الصعب تتبع أثار العوامل الأخرى علي الناتج المحلي الإجمالي ويمكن الاعتماد عليه مع بعض التحفظ خالصة في ظل نجاح النموذج في اجتياز المعايير الاقتصادية والإحصائية.

ملحوظة:

حاولت الباحثة تقدير أشكال أخري لنموذج الناتج المحلي لا يواجه مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية، فتم تقدير نموذج الناتج المحلي الإجمالي وفقا للشكل الخطي وفقا للشكل الأسي واللذين حققا أعلي

---

[٧] عبد المحسن مصطفي عبد الله: الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، المكتبة العلمية، الزقازيق، ١٩٩٧، صـ٧٦.

قيمة لمعامل التحديد R2 بعد الشكل اللوغاريتمي، ولم ينجح كلا الشكلين في اجتياز مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، حيث بلغت قيمة إحصائية دربن واطسون المحسوبة في النموذجين ٠,٣٨٥، ٠,٧٦٠ علي الترتيب وكلاهما أقل من الحد الأدنى لإحصائية دربن واطسون الجدولية.

بالنسبة لنموذج مستوي التوظيف

(أ) المعايير الاقتصادية:

تقرر النظرية الإقتصادية وجود علاقة طردية بين التجارة الخارجية ومستوي التوظف، حيث يؤدي نمو التجارة الخارجية إلي ارتفاع مستوي التوظف وقد جاء إشارة معامل الانحدار في نموذج مستوي التوظف موجبة، وهو ما يعني اتفاق نتائج النموذج مع ما جاء في النظرية الاقتصادية، وعليه فإن النموذج يجتاز المعايير الاقتصادية.

(ب) المعايير الإحصائية:

يجتاز النموذج المعايير الإحصائية، حيث جاءت قيمة اختبار T لمعامل الانحدار وثابت المعادلة، وكذلك قيمة اختبار F أكبر من القيمة الجدولية لهم / وبالتالي فإن معامل الانحدار وثابت المعادلة معنوي عند مستوي معنوية ٥% وكذلك فإن العلاقة ككل معنوية عند مستوي ٥%.

وتشير قيمة معامل التحديد R2 إلي أن المتغير المستقل (التجارة الخارجية) يؤثر في مستوي التوظف بنسبة ٦١% (وهي نسبة مرتفعة) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بحوالي ٣٩% في مستوي التوظف.

(ج)معايير الاقتصاد القياسي

يجتاز النموذج معايير الاقتصاد القياسي حيث جاءت قيمة اختبار دربن واطسون ١,٥٩ وهي أكبر من الحد الأعلى لقيمة إحصائية دربن واطسون الجدولية، وبالتالي لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية وبالتالي يمكن الاعتماد علي نتائج النموذج نظرا لسلامة طريقة التقدير المستخدمة.

وفي ضوء الدراسة القياسية والسابق عرضها بالتفصيل يتأكد الدور الايجابي الذي لعبته التجارة الخارجية في نمو الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا وكذلك دورها الإيجابي في رفع مستوي التوظف في ماليزيا خلال الفترة (١٩٩٠ -٢٠١٨)

رابعاً : النتائج :

توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج تتمثل أهمها فيما يلي :

١) نجاح الخطط الحكومية أدي إلي تطور اقتصادي ذي نسبة نمو عالية خلال فترة الدراسة، كما أدت المرونة في تطبيق السياسات التجارية إلي تحقيق الميزة النسبية في المنتجات الزراعية والصناعية والتكنولوجية.

٢) زيادة معدلات النمو في ماليزيا نتيجة الزيادة في الصادرات عن الواردات، كما أن زيادة الواردات فى ماليزيا كان لها أثرا ايجابيا على الناتج المحلى وذلك لأنها تدخل فى صناعة سلع أخرى يُعاد تصديرها للخارج ومن ثمّ فهى تخلق قيمة ، وتساهم فى التنمية الاقتصادية فى ماليزيا .

٣) اهتمت ماليزيا بجميع القطاعات بدون التركيز علي قطاع واحد دون الآخر بالإضافة إلي التوسع في الصناعات التصديرية والسلع الاستثمارية مع وجود تخطيط فعال للتجارة الخارجية علي المدى الطويل.

خامساً : التوصيات :

١) علي ماليزيا أن تساعد علي زيادة تبادل البعثات العلمية والمنح الدراسية بشكل أوسع بينها وبين مختلف دول العالم، مما يساعد علي تبادل العلوم والثقافات المختلفة بينها وبين باقي دول العالم.

٢) علي ماليزيا أن تقوم بفتح مؤسسات تعليمية لديها في الدول النامية ومختلف دول العالم تقوم من خلالها بتدريس تجربتها في التنمية للاستفادة من خبراتها مثل الجامعة الأمريكية في مصر.

٣) يجب علي ماليزيا التوسع في ضخ الاستثمارات الخارجية لديها في أسواق الدول النامية، مما يساعدها علي الاستفادة بالأيدي العاملة الرخيصة في الأسواق النامية، مما يساعد علي الاستفادة بالأيدي العاملة الرخيصة في الأسواق النامية مع ترويج منتجاتها بشكل أوسع وأسعار أرخص داخل هذه البلاد، بالإضافة إلي تدعيم نفوذها الاستراتيجي داخل هذه الدول.

المراجع :

أولا: المراجع باللغة العربية :

١. لورادانل رباناسون: ترجمة عبد الحميد محجوب: الصراع التجاري في صناعات التكنولوجيا العالمية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٥٨.

٢. عبد المحسن مصطفي عبد الله: الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، المكتبة العلمية، الزقازيق، ١٩٩٧، صـ٧٦.

٣. أحمد أحمد رياض خليل: الآثار المرتقبة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) علي أهم الواردات المصرية من السلع الغذائية الزراعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ١٩٩٧، صـ١٦٦.

٤. محمد سيد عابد: التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ١٩٩٩. ط١ .

٥. لورادانل رباناسون: ترجمة عبد الحميد محجوب: الصراع التجاري في صناعات التكنولوجيا العالمية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٥٨.

٦. إبراهيم ياسين الخطيب، راشد محمد الشنطي، عودة عبد الجواد: التنمية في الوطن العربي، عمان، مكتبة الرائد العلمية ، ١٩٨٩.

٧. أحمد جامع، صفوت عبد السلام عوض الله: دروس في العلاقات الاقتصادية والدولية، ٢٠٠٢.

٨. أحمد جامع، عادل عبد العزيز السن: الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.

٩. أحمد سعيد بمخزمة: اقتصاديات الصناعة، دار الزهراء، الرياض، ط٢، ٢٠٠١.

١٠. أدوين ريشاو: اليابانيون، ترجمة: ليلي الجبالي، سلسلة عالم المعرفة، العدد(١٣٦)، الكويت، ١٩٨٩.

١١. إسماعيل إبراهيم البدوي: عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي – دراسة مقارنة، مجلس النشر العلمي، الكويت، ٢٠٠٢.

١٢. ألان منتجري: التصنيع في الدول النامية، ترجمة: السيد الحسيني، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٨١.

١٣. بات شوت، أحمد عبد الله كساب، طلعت غنيم حسن: السادة الجدد، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٩٨١.

١٤. بول كنيدي القوي العظمي(التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من ١٥٠٠-٢٠٠٠)، دار سعد الصباح، الكويت ١٩٩٣.

١٥. جلال الرفاعي: الصناعة والمجتمع، دار الشرق، بيروت، ١٩٩٥.

١٦. جلال الناصري: تكنولوجيا الصناعات الصغيرة، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٥.

١٧. جمال الدين الخازندا: المعجزة الاقتصادية والعبقرية الإدارية، قايتباي للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٥.

١٨. جمعة محمد محمد عامر: التجارة الخارجية وتنظيم الاقتصاد الدولي، الزقازيق، د.ن، ٢٠٠١.

١٩. مركز المشروعات الدولية الخاصة ، تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تجارب وحلول ، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات 2011، فبراير / شباط . ، ص ١٢.

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية :

20.A. Koustsu yiaunis, theary of econometrics, Macmillan, London, 1976.

21.Donald C.H. Japan and Est Asia, New York, 1990.

22.Essays by BarDhan: International Trade Growth an Development, Blackwell Bublishing, 2003.

23.Field. Gs. Poverty. Inequality, and development, New York: Combiridge University Press, 1983.

24.James M.C Ypher and Jemesi. Dletz the process of Economic Development Routled c-e, London and New York, 1997.

25.Japan Profile of Anation, Kodansha International, Tpkyo, New York. London.

26.Kezugoshi-Kamioka, Japanese Tokyo, New Services, Tokyo, Japan, 1996.

27.Mason, R.H.P Caiger, J.G, Ahistory of Japan, 1978.

28.Norris R.I: World Regional Geographyies, West Publyshing co, New York, 1990

29. Parker.s.(ed) World Geographic, esneyclopedia, Vol.3, Asia, New York, 1994.

30. Pasucal Glsbert Fundanaental of Undustnal Sociolgy, New Delhi tata. Morgraw, Hill. Publishing Company, Ltd, 1972.

31. R.Serge Denisoff Ralph Wahranan: AN introduction to Sociology, Macmillan comp, Publishing cop. Inc, New York, 1989.

32. Rebert Ozaki: The Japan, Economy Internationalized Current History, April.

33. Styeeten. Paul"Self-Reliant Industrialization" the Political Economy of Development and Under-Development, Second edition (New York: Random House).

34. Statistics Bureau. Ministry of Internal Affairs and Communication, Japan/Available at http:www.stst.go.jp/English/index.htm.

35. The New Enescylopedia Britannica, macrop / Edia, Volume10m William Benton, Publisher, 1943-1973, London.

36. Thurow1.head to head the coming Economic Battle Among Japan, Europe, and America. London, 1993.

37. William W. Lock Wood, the Economic Development of Japan, 1980,

38. William W. Lock Wood, the Economic Development pf Press, 1990.

39. Yuttaka Kosai: the Era of High-speed Growth University of Tokyo Press, 1989.

40.UNCTAD, FDI in Five Developing Economies in East Asia and South East Asia, March 27th 2003.

41.Essays by BarDhan: International Trade Growth an Development, Blackwell Bublishing, 2003.

42.A. Koutsuyiaunis. Theory of Econometrics. Ma Cmillan, London, 1976, pp.22-24

43.Khairulamina Osman Salleh (ed), Malaysia, Singapore and Asea in An Age of Globalization, Faculty of Arts and Social Science, Kualalmpur, 2002 p81.

44.Seventh Malaysia Plan 1996-2000. Eight Malaysia Plan, 2001-2005, Economic Report (different issues).